

سعادة الدكتور / صالح بن محمد النابت، وزير التخطيط التنموي والإحصاء
الأستاذ / محمد عبد الأحد، المدير الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يطيب لي أن أرحب بكم في هذه الندوة العلمية التي ستتناول بالبحث والنقاش ديناميات السكان وأثرها على الأسرة العربية، والتي يسعى معهد الدوحة الدولي للأسرة فيها إلى تعميق المعرفة بأهم القضايا السكانية المرتبطة بالأسرة.

إن معهد الدوحة الدولي للأسرة، عضو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، هو معهد دولي رائد مقره دولة قطر، تأسس عام 2006 بمبادرة كريمة من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر، رئيس مجلس إدارة مؤسسة قطر. وهو يسعى إلى دعم البحوث والسياسات الأسرية، وتسلیط الضوء على العوامل المحلية، والإقليمية والدولية المؤثرة على الأسرة العربية اليوم.

وقد اهتم المعهد بدعم البحث العلمي والأكاديمي منذ نشأته، ووفرت اجتماعات الخبراء والندوات العلمية التي نظمها المعهد في الدوحة، وعواصم أخرى، فضاءات جديدة لعرض ومناقشة أهم القضايا الاجتماعية والسكانية والتنمية المطروحة على الأجندة الإقليمية والدولية. كما ساهم في تشجيع الباحثين والخبراء على دراسة هذه القضايا، وتكوين الشراكات بين مراكز الأبحاث والدراسات والمنظمات المهتمة بذلك المواضيع.

وفي هذا السياق، أسمحوا لي أن أوضح سبب اختيار ديناميات السكان وأثرها على الأسرة العربية، موضوعاً لندوة اليوم.

إن الأسرة هي النواة الاجتماعية الأساسية، التي تؤثر وتأثر بديناميات السكان. فالأسرة هي مكون فاعل ومؤثر في المجتمع والتنمية. فهي من يشكل الفرد، ويصنع قيمه وتوجهاته، و يؤثر في قرارته المصيرية، كالزواج والتعليم والعمل. والأسرة هي أيضاً المسئول الأول عن تربية الأطفال، ورعاية المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير الدعم المادي وغير المادي لهم. لذلك فإن من حق الأسرة التمتع بحماية المجتمع والدولة، كما أكد على ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

لقد أكدت تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، المقدمة في إطار التحضير للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة، على صعوبة تحقيق غالبية الغايات الإنمائية للألفية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالحد من الفقر، وتعليم الأطفال، والحد من وفيات الأمهات، مالم تركز الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيقها على الأسرة. فهل ركزت السياسات السكانية في العالم العربي على الأسرة لتحقيق أهدافها؟ إن ندوة اليوم توفر فرصة لمناقشة أهمية تبني منظور شامل يركز على الأسرة، بالإضافة للفرد، اعترافاً بحقيقة أننا كأفراد نعيش في أسر، لا في فراغ.

السيدات والسادة،

لقد تعرضت الأسرة العربية في العقود الماضية إلى تغيير أساسي في تركيبتها، نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، مثل الفقر والهجرة الداخلية والخارجية، والتعليم، والانفتاح الثقافي. فأصبحت العائلة المباشرة هي الأساس في المجتمعات العربية، بدلاً من الأسرة الممتدة. كما ضعفت قدرة الأسرة على أداء بعض وظائفها التقليدية، كالتنمية الاجتماعية، بسبب ظهور شركاء جدد مؤثرين في هذه العملية مثل التلفزيون والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وخدم المنازل من الأجانب في بعض الدول.

كما ضعف دور الأسرة في توفير الحماية الاجتماعية لأفرادها الضعفاء، بسبب الفقر والتفكك الأسري، بالإضافة إلى تراجع دور الدولة أو عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في دعم الأسرة، أو حمايتها من الآثار السلبية لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

إن التغيرات الكبيرة التي يمر بها عالمنا العربي اليوم تطرح ضرورة وضع رؤية جديدة لمعالجة قضايا السكان والتنمية، ومن هنا لا بد أن تكون قضايا الأسرة ضمن هذه الأولويات. لا بد لصانعي القرار وواعضي السياسات في العالم العربي من التنبه إلى الضريبة الثقيلة التي تدفعها الدول العربية، يومياً، بسبب التفكك الأسري وعدم قدرة الأسرة على القيام بوظائفها الأساسية، ومؤشرات ذلك من عنف أسري ومجتمعي، وانحرافات سلوكية واجتماعية، وانهيار قيمي لم يعد هناك مجال لأنكاره.

السيدات والسادة،

تمثل البحوث العلمية أدلة مهمة لصنع السياسات السكانية والأسرية القائمة على الأدلة. ويطمح معهد الدولة الدولي للأسرة إلى الإسهام في ردم الهوة بين البحوث والسياسات في العالم العربي، من خلال إجراء وتشجيع البحوث في قضايا الأسرة العربية ونشرها على نطاق واسع، وبناء الشراكات مع معاهد البحوث والباحثين

والمعنين بتعزيز الأسرة في العالم العربي، وتوفير فضاءات لمناقشة أهم القضايا المتصلة بالأسرة، مثل ندوتنا اليوم.

وفي الختام، أشكركم على مشاركتكم وأتمنى لكم مناقشات مثمرة،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،